دستور مقترح لأخلاقيات مهنة المكتبات والمعلومات*

د. نجلاء محمود محمد خليل
مدرس المكتبات والمعلومات
كلية الآداب – جامعة المنوفية

ملخص

إن مهنة المكتبات و المعلومات كغيرها من المهن الأساسية فى المجتمع ،و حتى الآن لا يوجد دستور خاص ينظم العمل و يحفظ العاملين بها ، فهناك ضرورة لوضع هذا الدستور بحيث يكون المرجعية الأساسية للمزاولة المهنية ، فلابد لمهنتنا من دستور يجسد الالتزامات الأخلاقية التى يجب أن يلتزم بها العاملون و الممارسون للمهنة و تعبر عنهم أمام الجميع .

و هذا الدستور المقترح هو رؤية جديدة للارتقاء بمستوى الآداء المهنى و ترسيخ قيم و أخلاقيات مهنية ، و يمثل جانبا أخلاقيا و وظيفيا يهدف إلى تأسيس نواة صلبة للعمل المهنى فى مجال المكتبات و المعلومات .

و سوف تتضمن الدراسة مبررات وضع الدستور الأخلاقى لمهنة المكتبات والمعلومات ، وأهدافه ،ومحاوره ،و دور النقابة و التنظيم النقابى فى تفعيل مواد الدستور الأخلاقى المقترح والإجراءات اللازمة لذلك ، وتنتهى بقسم مقترح للعاملين بمجال المكتبات و المعلومات .

تمهيد :

تعد أخلاقيات المهنة من الأسس التى يستند إليها النجاح فى العمل فى أى ميدان من ميادين الحياة ، فبقاء المجتمع و بقاء الأمم يرتبط بالمنظومة الأخلاقية السائدة .

* بحوث فى علم المكتبات والمعلومات ، العدد الرابع ، مارس ٢٠١٠ ، ص ٣٢٧-٣٥٣

فانحدار الأخلاق و القيم الأخلاقية يؤدى إلى تدهور الحضارة و زوال الأمم التى لا تقوم على أسس أخلاقية راسخة .

إن الحاجة إلى المبادئ الأخلاقية الخاصة فى المجتمع العملى هى نفسها الحاجة إلى المبادئ الأخلاقية فى المجتمع ككل ، و هى منفعة متبادلة و تساعد على جعل العلاقات مثمرة للطرفين ، أى أن المعايير الأخلاقية المهنية لابد أن تكون متوافقة مع الأخلاق العامة .

مشكلة الدراسة :

إن مهنة المكتبات والمعلومات كغيرها من المهن الأساسية فى المجتمع ، و حتى الآن لايوجد دستور خاص ينظم العمل و يحفظ العاملين بها ، فهناك ضرورة لوضع هذا الدستور بحيث يكون المرجعية الأساسية للمزاولة المهنية ، فلابد لمهنتنا من وثيقة أو دستور يجسد الالتزامات الأخلاقية التى يجب أن يلتزم بها العاملون فى المجال و الممارسون للمهنة و يعبر عنها أمام العالم جميعا .

إن المكتبات و المعلومات مهنة مؤسسية لا يعمل أفرادها على نحو حر أو بمعزل عن قواعد و أسس تحكم سلوكياتهم ، حيث لابد و أن يقوموا بعملهم على أساس مجموعة مبادئ ملزمة و نابعة من دستور أخلاقى تحدده ممارسات المهنة و متطلباتها و أدوار العاملين فيها ، وتتطلب التزاما واسع المدى وممتدا فى كل مواقف الحياة يحميه التزام آخر بقيم و أخلاقيات الحياة الشخصية لإخصائى المكتبات و قيمه المجتمعية و خبراته الخاصة.[1]

فهناك ضرورة إلى وضع دستور أخلاقى لمهنة المكتبات و المعلومات يلخص المبادئ التى يمكن أن يتمثلها إخصائى المكتبات و المعلومات فى ممارساته اليومية ، و المصادر التى يستقى منها هذه المبادئ.

إن أهم متطلبات عصر العولمة تنعكس بالضرورة على مهام إخصائى المكتبات و المعلومات، فالمعلوماتية لا تقف عند حد تحصيل المعرفة و لكنها تمتد إلى مواكبة

الجديد منها و كفاءة تداولها وتطبيقها ، و تحتاج العولمة إلى عقول قادرة علـــى اتخـــاذ القرار و الاختيار بين البدائل ، و إلى قيم تحرس التسارع التقنى و ترشده إلى المعايير الأخلاقية .[٢]

أهداف الدراسة :

تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية :

١-تحديد و ابراز أهمية ومبررات وضع دستور أخلاقى لمهنة المكتبات و المعلومات .

٢- وضع الإطاروالمحاور الأساسية الذى يمكن أن تمثـــل دســـتور أخلاقـــى لمهنـــة المكتبات و المعلومات ، والوصول إلى أفضل صياغة للمواد التى يحتويهـــا الدســـتور الأخلاقى المقترح.

٣-القاء الضوء على دور النقابة و التنظيم النقابى فى دعم الدستور الأخلاقى المهنى .

٤-وضع قسم مقترح للعاملين فى مجال المكتبات و المعلومات .

تساؤلات الدراسة :

١- ما أهمية و مبررات وضع دستور أخلاقى لمهنة المكتبات و المعلومات ؟

٢- ما الإطار و المحاور الأساسية التى يمكن أن تمثل دستور أخلاقى لمهنة المكتبات و المعلومات ؟و ما أفضل صياغة لمواد هذا الدستور المقترح ؟

٣- ما دور التنظيم النقابى فى دعم و تفعيل الدستور الأخلاقى المهنى ؟

٤- ما القسم الذى يعبـــرعن أهـــم التزامـــات وواجبـــات العـــاملين بمهنـــةالمكتبات والمعلومات ؟

منهج البحث و أدواته:

اعتمدت الدراسة على **المنهج التاريخى** أوما يسمى بمنهج البحث النظـــرى القـــائم على الاستقراء والتحليل العلمى للإنتاج الفكرى الذى يتناول الموضـــوع فـــى جميـع مصادره وذلك لتكوين الإطار النظرى.

كما اعتمدت أيضا على **المنهج الاستقرائى** و يقصد به منهج استخراج القاعدة العامة أو القانون العلمى من مفردات الوقائع استنادا إلى الملاحظة،حيث يبدأ بالجزئيات ليصل منها إلى قوانين عامة،وهو يعتمد على التحقق من خلال التتبع المستمر لبعض الجزئيات.و من خلال دراسة الواقع وملاحظته تم استخراج بعض المبادئ العامة التى تمثل مواد الدستور المقترح و صياغتها .

كما اعتمدت على **منهج البحث الميدانى** وذلك فى استطلاع رأى العاملين بالأنواع المختلفة للمكتبات فى مواد الدستور المقترح للتأكد من مدى قبولهم لما جاء فيه من مواد ،حيث تم توزيعه على عينة عشوائية طبقية وذلك لوجود أنواع متباينة من المكتبات . كما تم عرض وتحكيم الدستور المقترح من جانب أعضاء هيئة التدريس والمتخصصين فى مجال المكتبات و المعلومات* لإبداء آرائهم و مقترحاتهم فى صياغة الدستور ومدى وضوح مواده .

الدراسات السابقة :

تهدف هذه الدراسة إلى وضع دستور أخلاقى عربى لمهنة المكتبات و المعلومات ،و لذلك وقع اختيار الباحثة لعدد من الدراسات ذات العلاقة المباشرة و الإرتباط الوثيق بأهداف الدراسة الحالية ،أى الدراسات التى اقترحت بنود لدستور أخلاقى عربى ، أو عرضت لأهم المبادئ السلوكية التى يجب أن يلتزم العاملون فى مؤسسات المعلومات بها وذلك وفقا للفترة الزمنية لصدورها :

١- **محمد مجاهد الهلالي. " الأخلاقيات المهنية للعاملين في مؤسسات المعلومات ".مجلة المكتبات والمعلومات العربية . س ١٥ ، ع٢ (إبريل ١٩٩٥)**

فقد وضع محمد مجاهد الهلالي تصورا مبدئيا لدستور أخلاقى للمهنة ، جاعلا من إخصائي المعلومات محورا ، فتناول ستة أنماط من العلاقات المختلفة التي ينتج عنها السلوك الوظيفي المطلوب في أمناء المكتبات والعاملين بمؤسسات المعلومات ،هذه العلاقات تبدأ من علاقة اختصاصى المعلومات بالله عز وجل ثم بالمجتمع ،فبالمهنة ،

فبالإدارة ، فبمؤسسات المعلومات ، ثم بالزملاء بالمستفيدين وأخيرا علاقته بنفسه (مظهره وسلوكه) ، ويمكن النظر إلى هذا التصور المبدئى على أنه تشريعات مكتبية يمكن الاستئناس بها.

٢- هاني محي الدين عطية. " نحو دستور أخلاقي لاخصائي المكتبات والمعلومات في الوطن العربي .عالم المكتبات والمعلومات والنشر . مج١ ، ع٢ (يناير ٢٠٠٠)

تناقش هذه الدراسة نبذة تاريخية لمراحل تطور الدستور الأخلاقى لمهنة المكتبات والمعلومات ، المشكلات الأخلاقية الرئيسية التى يتعرض لها أمناء المكتبات فى أشكالها المختلفة ، كما تتطرق إلى أشهر النظريات الأخلاقية المطروحة لحل هذه المشكلات ،ثم في الختام تضع تصور للمعايير التى يمكن أن تحقق صياغة معتدلة لدستور أخلاقى لأمناء المكتبات والمعلومات فى الوطن العربى يمكن تطبيقه علي أرض الواقع ، وإن كانت المعايير المقترحة جاءت عامة ، ونحن بحاجه إلى معايير مفصلة، واضحة، مختصرة تمثل أساس للقائمين على صياغة دستور أخلاقى عربى لمهنة المكتبات والمعلومات.

٣- عبد المجيد الرفاعى . " نحو ميثاق شرف لأخلاق المعلومات . " سوريا : النادى العربى للمعلومات . المكتب التنفيذى ، ٢٠٠١ .

محاولة عربية للوصول إلى دستور أخلاقي عربى ، ومقترح هذا الميثاق يعتبر دعوة صادقة لجميع الباحثين والمفكرين العرب للمشاركة بحوار واسع معمق و مستفيض قد يصل فى نهايته إلى الاتفاق على إطار موحد لهذا الميثاق . وقد ركز هذا النص المقترح على التحديات الأخلاقية التى يواجهها العرب للانتقال إلى مجتمع المعلومات ، و المسئولية الجماعية للعرب ،و أن توضع المصلحة العليا المشتركة للعرب جميعا فى الاعتبار ،وهذا الميثاق يضم قضايا أخلاقية هامة و منها الخصوصية، وتعدد اللغات و الثقافات في شبكة المعلومات و الذي يعتبر ميزة أخلاقية لابد من

الحفاظ عليها و تنميتها ضمانا لتنوع و تكامل الشبكة وللحفاظ علـــي التـــراث الثقـــافي للبشرية و الحفاظ على شبكة المعلومات من التلوث بالنصوص و المشاهد.

و لكن لم يتم التركيز فى هذا الميثاق أو إيضاح دور أمناء المكتبات أنفسهم و كيفيـــة القيام بمهامهم ،و تقديم الخدمات فى ظل هذه التطورات الحديثة و الكثيرة من حولهم . بالإضافة إلى أنها لم تتطرق من قريب أو بعيد إلى الأسلوب الذي يجب أن يـــؤدى بـــه أمناء المكتبات عملهم و الخدمات و كيفية مواجهة التطور و النمو و التضخم فيها و ما يترتب عليها من مشكلات أخلاقية .

٤- أبو بكر محمود الهوش." الحاجة إلي دستور أخلاقي لمهنة المكتبـــات ". مجلـة المكتبات والمعلومات العربية . س ٢٢ ، ع١ (يناير ٢٠٠٢)

تتناول الدراسة قيم السياسات المعلوماتية والمقصود بالمهنـــة وعناصـــرها الأساســـية ،وضرورة الاهتمام بالسلوك المهنى الأخلاقى ، كما تناولت الدراسة المسئولية القانونية للمهنة والمسئولية الأخلاقية ، والحاجة إلي ميثاق أخلاقي للمهنة .وتميـــزت الدراســـة بوضع نموذج يمكن اتباعه كأساس لصياغة دستور أخلاقي لمهنة المعلومـــات وأيـــدت فكرة (قسم المهنة).

٥- نجاح قبلان القبلان ." أخلاقيات المكتبات والمعلومات ومكانتها من وجهـــة نظـــر العاملين في مكتبة فهد الوطنية ". دراسات عربية في المكتبات والمعلومات. مج ٧ ، ع١ (يناير ٢٠٠٢)

دراسة لأخلاقيات مهنة المكتبات تعرض الإنتاج الفكرى فى هـــذا الموضـــوع وتعرف بدور الأخلاقيات المهنية فى تطوير مؤسسات المعلومات ، كما تعـــرف بـــأهم الصفات التى يجب أن يتحلى بها العاملون فى مرافق المعلومات والعوامل المؤثرة فـــى الالتزام بهذه الصفات ، كما تعرض حلول للمـــشكلات المؤديـــة إلـــى عـــدم الالتـــزام بأخلاقيات المهنة من وجهة نظر اختصاصى المكتبات والمعلومات بمكتبة الملك فهـــد

الوطنية ، و عرضت الدراسة من باب الاجتهاد لأهم العناصر والمبادئ السلوكية التـــى ترى ضرورة تقيد العاملين فى مؤسسات المعلومات بها .

الأخلاقيات المهنية :

تعرف الأخلاقيات بأنها المبادئ الأساسية التى تقوم عليها القوانين و الأعراف وفقا للقواعد المعمول بها التى تلتزم بها الفئات المهنية المتخصصة ، بوصفها قواعد بنـــاءة لضبط السلوك ، تستهدف تحديد الأفعال و العلاقات و السياسات التى ينبغى اعتبارهـــا صحيحة أو خاطئة ، ولابد من "ينبغى " أو " يجب " فى مفهوم الأخلاقيات من أن يكون مقنعاً للعقل و ذلك باعتماده على المنطق ، و قابليته للتطبيق على الناس كافة بالعدل و الانصاف .

فإن المجتمعات الإنسانية لم تزل فى ضرورة وحاجة ماسة إلى الأخلاقيات و الآداب المتعلقة بالمهن . بالنظر إلى أن الإخلال بتلك الآداب و الأخلاق يـــسبب الخلـــل فـــى المجتمعات و يدخل الضرر على الأفراد .[٣]

و من هذا المنطلق تكتسب الأخلاق المهنية أهمية كبيرة إذ إن مقومات أيـــة مهنـــة تقتضى وجود دستور أوميثاق أخلاقى مهنى يلتزم به أعضاؤه فى ســـلوكهم اليـــومى ، فالأخلاق المهنية إذن هى معايير تعد أساسا لسلوك أفراد المهنة المستحب و الذى يتعهد أعضاء المهنة على الالتزام بها حفاظا على مستوى المهنة و رفعا لـــشأنها . و قـــد يطلق عليها " أخلاقيات العمل " أو " أخلاقيات الوظيفة " ، علما أن الأخـــلاق المهنيـــة جزء من الأخلاق العامة و لكنها تتميز عنها بالتوجه نحو المهنة .[٤]

الفرق بين أخلاقيات المهنة و أنظمتها :

الأخلاقيات كما تقدم الشأن فى تعريفها فهى توجيهات مستمدة من القـــيم و المبـــادئ لتوضيح الكيفية الصحيحة للتصرف اللائق اثناء ممارسة الأنشطة المهنية المختلفة .

أما أنظمة المهنة فهى مجموعة من القواعد و التشريعات التى تنظم عمل الممارســـين للمهنة ، و يترتب على انتهاكها عقوبات فهى نوع من أنواع القوانين .[٥]

نحو دستور مهنى للمكتبات و المعلومات :

يعرف ميثاق الأخلاقيات بأنه "بيان بالمثل و قواعد السلوك المهنى و الذى يعمل كخطوط ارشادية للسلوك الذى ينبغى اتباعه من جانب أعضاء جماعة معينة "[٦]

إن الدستور هو عهد بين طرفين أو أكثر يلتزم به الإنسان فكراً و سلوكاً أمام الله و نحو نفسه و الآخرين ، وتترتب عليه واجبات و حقوق للأطراف المعنية . و بذلك فإن الميثاق أو الدستور المهنى للمكتبات و المعلومات هو وثيقة عهد يلتزم بها إخصائيو المكتبات ، يتضمن قواعد و مبادئ مهنية و أخلاقية ، للواجبات التى تصف أنفسهم ومهنتهم وجمهورهم و زملائهم ومجتمعهم . بإزاء ذلك يعترف المجتمع بحقوقهم و يمكنهم مهنيا و اجتماعيا و اقتصاديا لآداء رسالتهم .[٧]

إن للدستور وظيفة على مستويين ***الأول*** هو الكفاية و الاتقان و تحقيق الجودة فى العمل ، و ***الثانى*** هو العلاقات بين المهنيين . فالدستور الأخلاقى هو لسان حال المهنى الناطق بالواجبات الأخلاقية التى يؤمن بها ، ويكون من خلال وثيقة تحدد المعايير الأخلاقية و السلوكية المهنية المطلوب أن يتبعها أفراد جمعية مهنية أو مؤسسة ، لتوجيه أعضائها لتحمل مسئولياتهم المهنية .

و بصفة عامة يمكننا القول أن ميثاق أخلاقيات مهنة المكتبات و المعلومات هو وثيقة تحمل مبادئ أخلاقية نابعة من مبادئ المهنة المكتبية المتعلقة بالسلوك المثالى المطلوب من المكتبى من أجل تحقيق خدمة مكتبية متكاملة .[٨]

أهمية الدستور المهنى للمكتبات و المعلومات :

تعتبر مهنة المكتبات و المعلومات من أكثر المهن التى تحمل فى طياتها البعد الأخلاقى المتأصل فى السلوك الإنسانى ، و تشكل أساس للعمل المهنى ، تقوم ضمن علاقة ما بين الأخصائيين أنفسهم و بينهم و بين المستفيدين ، وبينهم و بين زملائهم و المجتمع ، تحكمها قاعدة أخلاقية مهنية على أساس النظام الداخلى لإخصائى المكتبات و المعلومات. [٩]

إن وجود دستور وقواعد ومبادئ تحكم وتضبط العمل و السلوك المهنى و الشروط الواجب توافرها فى كل من الراغبين فى الانضمام إلى شرف ممارستها ، فإن مهنة المكتبات و المعلومات تستحق ميثاقا و دستورا أخلاقيا مميزا ، نظرا لأنها تتضمن قيم الحق و الكرامة وتخدم أى إنسان أيا كان لونه أو جنسه أو دينه أو عرقه ، وتعمل على الرقى بهذه القيم ، فى حين أن هذا الدستور الأخلاقى والمهنى يكتسب قوته و احترامه من قوة الالتزام الأدبى و الإجماع الصادق على أهمية تنظيم هذه المهنة من جانب العاملين بها .

و صحيح أن السلوك الأخلاقى للإنسان بصفة عامة ولإخصائى المكتبات بصفة خاصة ينتج عن التزام شخصى من قبل كل شئ و ليس عن التزام مرسوم ومقنن فقط ، إلا أن وجود دستور كهذا يساعد ، بل ويؤكد على إرادة ورغبة وحماس كل إخصائيى المكتبات و المعلومات للالتزام بالأخلاقيات و بالتصرفات الأخلاقية فى كل ما يقومون به من اتجاهات لفظية أوسلوكية فى مهنتهم .

إن الدستور الأخلاقى لمهنة المكتبات و المعلومات يشكل أساس العمل المهنى و رفع كفاءة وقدرة الإخصائى على العمل ونحو زملائه فى المهنة وأخيرا نحو مجتمعه الذى يعيش فيه .[١٠]

إن ترك الأمور فى زمام سير المهنة فى أيدى أفرادها ، يخضع لرغباتهم و إرادتهم سوف يؤدى إلى الفوضى ، كما أن الاكتفاء بالقوانين التنظيمية لن يحقق المستوى المطلوب من المهنة . لذلك يجب أن تكون الأخلاقيات المهنية ذات اعتبار وقيمة و احترام من طرف أعضاء المهنة ، ولن يكون ذلك ، إلا إذا تم فى إطار ميثاق أو دستور متعارف عليه على مستوى المهنة . إن دستور أخلاقيات مهنة المكتبات و المعلومات يمكن أن يحقق لها الكثير " فهو سيكون بشكل ما البوصلة للمكتبيين و سيساهم فى زيادة الاعتراف و الكرامة للمهنة "

من خلال كل هذه الفوائد التى يقدمها الدستور الأخلاقى لمهنة المكتبات و المعلومات ، نؤمن بأن أداء المهنة المكتبية لن يكون فى صورة كاملة و صحيحة فى غياب هـذا الميثاق . ذلك أن دستور أخلاقيات مهنة المكتبات هو عنصر ضرورى لتحصيل المهنة مكانتها ضمن باقى المهن و الوظائف الأخرى ، لتستكمل العنصر الأخير فـى اثبـات أسسها و استقلاليتها المهنية .

كما أن الدستور يعد عاملا مهما وأساسا لبناء الثقة فى علاقات المكتبى ولضمان كرامة واحترام المهنة من طرف الآخرين. كما أن الدستور يمنح قواعد سـلوكية ، تكـون مرجعا للمهنيين فى حالات الشك و الحيرة ، ذلك أنهم يتعاملون مع جماهير متنوعـة ، ووسائط معلومات متنوعة ، وكذا بأساليب عمل متنوعة و متعددة مما يعرضهم لبعض المواقف الشائكة و المستجدة .[١١]

و يمكن تلخيص و تحديد أهمية و مبررات وضع الدستور الأخلاقى لمهنة المكتبات و المعلومات فيما يلى :

مبررات وضع الدستور الأخلاقى :

يمكن تحديد مبررات وضع الدستور الأخلاقى لمهنة المكتبات و المعلومات بما يلـى :

١- أن توافر دستور لأخلاقيات مهنة المكتبات و المعلومات يـدعم المهنـة ويحـسن صورتها حيث يعد الدستور الخاصية الأولى لوجود أى مهنة من المهن.

٢- نشر الوعى بالأبعاد الأخلاقية فى ممارسة العمل المهنى ممـا يحـد مـن تكـرار التجاوزات التى قد يقع فيها العاملون فى مجال المكتبات و المعلومات .

٣- يوفر الدستور القواعد الثابتة التى تساعد المهنى على تحديد موقفـه وفقـا لتقاليـد المهنة و أعرافها ، كما يعد الدستور الأخلاقى مرآة صادقة لما ارتضاه أهل المهنة من أخلاقيات و سلوكيات تساعدهم فيما يجابههم من تحديات.

دور النقابة و التنظيم النقابى فى دعم و تفعيل الدستور الأخلاقى المهنى :

يعد التنظيم النقابى فى حياة المهن المتخصصة دليلا على نضجها و استواء العلاقة بينها و بين عملائها ، و يعتبر اثباتا لعمق جذور هذه المهن فى مجتمعاتنا . كما أنه يعتبر شاهدا على استمرار الحاجة إليها و عدم الاستغناء عنها .

و تعنى النقابة أساسا بتنظيم حقوق إخصائيى المكتبات و حمايتهم و تحديد التزاماتهم المهنية و مسئولياتهم وواجباتهم حيال المهنة و حيال المجتمع ، ووضع أخلاقيات و مواثيق الشرف المهنية و مراقبة تطبيقها إلى جانب الإشراف على الممارسة المهنية ذاتها ، هذا بالإضافة إلى أن للنقابات المهنية وظائف أساسية للمهن و من بين هذه المهن مهنة المكتبات و المعلومات ، و لعل أهمها :

١- توفير نوعية من التدريب المهنى أو اشتراط توفيرها عند التقدم لعضويتها ، على أساس الالتحاق للعمل فى مجال تخصصها لايتم إلا بعد الحصول على عضويتها ، فهذه العضوية تعنى اعتراف النقابة المهنية – أولا – بأن هذا المهنى أو ذلك أصبح قادرا على الممارسة الفعلية للمهنة بكيفية ترفع من سمعته و سمعتها ، و تخدم جمهوره و مجتمعه .

٢- توفير مستويات أخلاقية مهنية أفضل تضمن الممارسة السليمة للمهنة و العلاقات السليمة بين الممارسين ، و التعامل السليم مع جمهورهم ، مع توفير الالتزام بها التزاما أمينا و دقيقا و صارما ، مع قدرتها على تحقيق هذا الالتزام بما تطبقه من عقوبات تأديبية قد تصل إلى إيقاف المخالف عن العمل بصفة مؤقتة أو دائمة .

٣- توفير المقاييس المهنية السليمة ، فلكل مهنة مجموعة من المقاييس تساير تطور المهنة و تُحدث الأداء و الممارسة ، و تضع الضوابط و ضمانات الممارسة ، و تحدد الجهات المحققة لضمانها . و تتولى كل نقابة مهنية تجميع المقاييس و تصنيفها و مقارنتها بالمقاييس الدولية المماثلة ، و تصدر بها توصيفا للتعامل بها .

٤- توفير الخدمات الصحية و الاجتماعية لأعضائها . فلم تعد النقابات المهنية تقصر نشاطها على الجانب المهنى فقط ، و إنما توسعت فى نشاطها لتشمل جوانب أخرى تتصل بأشخاص الممارسين وعائلاتهم ، لتضمن لهم حياة آمنة ومستقرة ، مما يوفر للمهنة ممارسا سليما و متفرغا يعود على المهنة و جمهورها و مجتمعها بآثار إيجابية لا يمكن إنكارها .[١٢]

و من العرض السابق يتضح أن توفير الإطار الأخلاقى اللازم لممارسة المهنة هو أحد مهام ووظائف النقابات المهنية ، بل و يتعدى الأمر مجرد توفير الدستور أو الميثاق الأخلاقى الذى يحدد واجبات والتزامات الممارسين للمهنة إلى مراقبة تطبيق هذه الأخلاقيات المهنية و الإشراف على سيرها فى إطارها السليم ،ووضع الضوابط والعقوبات لمواجهة الخروج عن هذه الالتزامات وعن السلوك المهني لدى البعض من الممارسين للمهنة .

وعلى الرغم من الاعتراف بأهمية مهنة المكتبات و المعلومات و ضرورتها و المتغيرات الحالية و المستقبلية التى تدعو إلى تطويرها و الإفادة منها و التركيز عليها ، فإنها عندما افتقدت التنظيم النقابى ، فقدت معه مكانتها و قوتها و ثباتها ، و يؤكد واقع مهنة المكتبات و المعلومات هذه الحقيقة ،وهى غياب التنظيم النقابى ونرجع أهمية التنظيم النقابى وضروريته لها لعدة أسباب لعل أهمها :

١- تعدد مفاهيمها و تفاوت الأنشطة ،حيث تختلف من حيث الاتساع و الضيق من مؤسسة معلومات لأخرى.

٢- تخلى الممارسون عن الأخلاقيات السليمة وسيادة الاجتهادات الشخصية و العشوائية ،والابتعاد بدرجة واضحة عن الممارسة العلمية المدروسة.

٣- تجاهل الإدارة العليا لها والتقليل من شأنها فى المنظمات التى تخدمها .

وما شابه ذلك من الأسباب التي إن دلت على شيء فإنها تدل على غياب التنظيم المهنى الذى يدعمهم ويحكم حركتهم، ويوجههم ويحاسبهم. أن كل هذه الاعتبارات تجزم بأهمية الاتجاه إلى تنظيم نقابى للمكتبات و المعلومات مماثل لما انتهى إليه تطور المهن

المتخصصة الأخرى،التى اكتسبت بتنظيماتها النقابية مكانتها واحترامها داخل مجتمعاتها. [١٣]

و خلاصة القول أنه إذا أردنا أن نطور مهنة المكتبات و المعلومات و ممارسيها ، ونرسخ الأخلاق المهنية المنشودة ، فإن إحدى القواعد الأساسية لهذا التطوير و الترسيخ يتمثل فى تحويلها إلى النظام النقابى ، فهو يمثل المطلع القوى إلى نجاح التطوير بالكيفية التى تتناسب مع واقعها و متغيراتها و تحدياتها .

نقابة المكتبيين المصريين على الانترنت (نما) :

Syndicate of Librarians on the (ESLI)

Egyptian Internet

ظروف النشأة:

تزامناً مع إعداد هذه الدراسة ، لاقت فكرة تأسيس نقابة إلكترونية على الإنترنت بدعوة من الدكتور عصام عبيد مدرس المكتبات والمعلومات بجامعة أسيوط استحسان الزملاء الأعضاء على موقع الفيس بوك بتاريخ ٦ مايو ٢٠٠٩، ثم انتقلت الفكرة إلى الأصدقاء والمتخصصين.

وفى وقت ازداد فيه الاهتمام بالعمل المؤسسى والنقابى، تدافع مجموعة من الشباب الأوائل من خريجى أقسام المكتبات والمعلومات الذين أدركوا ضرورة وجود كيان أو جسم ينضوى تحته إخصائيو المكتبات والمعلومات ليكون بمثابة حاضنة لهم تحفظ حقوقهم وتنظم عملهم وتمثلهم أمام الهيئات والمؤسسات والسلطات المختصة، قام هؤلاء الرواد فى مايو عام ٢٠٠٩ بالانضمام لمجموعة الفيس بوك تحت عنوان " **معاً نقابة للمكتبيين المصرية على الانترنت**" للاجتماع فى مكان واحد يضمهم جميعا بصرف النظرعن اشتراكهم فى مجموعات متخصصة اخرى، لتأسيس وانطلاقة نقابة المكتبيين المصريين على الانترنت باعتبارها جهة رسمية اجتماعية راعية للعمل النقابى. و لتضم كافة العاملين بالمهنة أو التدريس بها أو التدريب وغيرها من الممارسات المهنية لهذه المهنة التى نتشرف بالانتماء لها.

وتم إعداد مقترح لصياغة النظام الداخلى من قبل الرئيس المؤسس للمجموعة والذى يتولى إدارة المجموعة فى الوقت الحالى بشكل مؤقت لحين اختيار هيئة مكتب منتخبة للنقابة الالكترونية من مختلف خريجين أقسام المكتبات والمعلومات فى مصر .

وذلك من أجل النهوض بواقع النقابة الإلكترونية والعمل على استجابة لحاجات مجتمعنا المصرى الملح فى هذا الميدان، والتى سعت الجمعية المصرية للمكتبات والمعلومات على تفعيل فكرة النقابة ولكنها لم ترى النور على أرض الواقع حتى الآن، ولكنه حلم ما زال يراود كل أخصائيى المكتبات والمعلومات فى محافظات مصر بأقسامها المختلفة.[١٤] ونتمنى أن يصبح واقعا ملموسا إن شاء الله ، و نواة لنقابة للعاملين فى مجال المكتبات و المعلومات .

حقوق أخصائى المكتبات و المعلومات :

و قبل الخوض فى كيفية صياغة الدستور الأخلاقى المهنى و أهدافه ، يجب أن نلقى الضوء على جزئية هامة جدا و هى حقوق إخصائى المكتبات و المعلومات و التى من المفترض أن يكفلها له القانون و الدولة و تضعها النقابة نصب أعينها :

- من حق إخصائى المكتبات و المعلومات أن يوفر له المجتمع وسائل التدريب والتأهيل العلمى ، ووضع النظم التى تكفل ضمان جودة مؤسسات المعلومات و أدائها وفقا للمعايير العالمية المتعارف عليها .

- من حق إخصائى المكتبات و المعلومات أن تتاح له فرص التدريب و التعليم المستمر ، وذلك من خلال المؤتمرات و الندوات و اللقاءات العلمية وورش العمل و دورات صقل المهارات . فهى مسئولية مشتركة بين الإخصائى و بين مؤسسة المعلومات التى يعمل بها .

- من حق إخصائى المكتبات و المعلومات أن يعامل بما يستحقه من احترام و تقدير ، وتصان كرامته ، و أن توفر له جميع الحقوق المدنية التى يتمتع بها غيره من الأشخاص الطبيعيين .

كيف يكتب الدستور الأخلاقى المهنى :

وضع د. **كريس ماكدونالد** بجامعة هاليفاكس بكندا بعض الاعتبارات التى يجب مراعاتها عند كتابة و صياغة الدستور الأخلاقى المهنى وهى كما يلى:

١- **البحث عن أمثلة جيدة**.حيث نبدأ بالنظر إلى الأمثلة ذات الصلة من الدساتير المتاحة فى نفس المجال ،حيث أنها توفر توجيه فعال و مبادئ عامة يمكن الاستفادة منها ، ولكن لا نكتفى بمجرد النقل و النسخ لها جميعا [١٥]، وذلك لعدم التناسب بين البيئة و المجتمع و الظروف الذى نشأ فيها ، حيث يجب أن يكون الدستور نابعا من البيئة المحلية لإخصائى المكتبات و المعلومات ، حتى يكون قابلا للتطبيق على أرض الواقع .[١٦]

و قد اعتمدت الباحثة فى ذلك على بعض الدساتير الأجنبية أهمها على الإطلاق دستور جمعية المكتبات الأمريكية لأنه يعد المورد الأساسى لمعظم دساتير جمعيات المكتبات الأخرى . كما اعتمدت على عدد من المحاولات العربية فى هذا المجال كمرشد و دليل فى إعداد هذا الدستور المقترح.

٢- أن يكون الدستور واضح بشأن النطاق الذى يغطيه و ينبغى أن يوضح أنه يشمل جميع العاملين ،أم فئة منهم فقط.

٣- **الاستعانة بمصادر خارجية** : مثل أعضاء هيئة التدريس و المتخصصين فى المجال ، للمساعدة فى الصياغة ، لأنهم لديهم ثروة من المعرفة و الخبرة تساعد على تجنب العديد من الأخطاء و كذلك عدم الوضوح .

وقامت الباحثة بعرض الدستور الأخلاقى المقترح على العديد من الأساتذة المتخصصين فى المجال ، و الذين ساهموا بعدد من الملاحظات كان لها عظيم الأثر فى صياغة عهذا الدستور المقترح .

٤- **الحصول على آراء العاملين الممارسين** ، حيث يجب أن يشاركوا بآرائهم ، بحيث يحصل الدستور على مستوى عال من القبول ، فهم جزء من هذا الدستور ، كما

أن هذه الخطوة تساعد أيضا فى التأكد من كتابة دستور للتعامل مع طائفة كاملة من القضايا التى تواجه المهنة .

٥- **ان يكون محدد بشأن التنفيذ** .تحدد الإجراءات اللازمة لتنفيذ و تفعيل مواد الدستور و العمل على الخروج به من حيز التخطيط إلى حيز التنفيذ.

٦- **أن يكون واضح التنفيذ**. هل هناك عقوبات محددة للتصدى لحالات انتهاك مواد الدستور ، أم أنه مجرد دستور لتقديم التوجيه فقط .

٧- **أن توضع خطة للتعليم** . حيث لابد أن يتم تدريب وتعليم و إعلام و إعلان الممارسين ، لأن ليس هناك دستور فعال بدون إعلام وإعلان حتى يؤتى ثماره و يحقق الفائدة المرجوة منه.

٨- **تحديد موعد للمراجعة و التحديث**. ليتضمن و يستوعب القضايا الحديثة التى قد تظهر فى الأفق.[17]

و من خلال هذه الاعتبارات التى وضعها كريس ماكدونالد نجد أن هذه الدراسة قد راعت الاعتبارات من الأول إلى الرابع ، ولكن الاعتبارات من الخامس إلى الثامن لا تستطيع الدراسة حيالها شئ ، لأنها أكبر من جهد فرد واحد ، فلابد لمؤسسة أو جمعية مهنية أن تتولى تطبيق هذه الاعتبارات لتفعيل و تنفيذ الدستور المقترح ووضع العقوبات اللازمة ، و أيضا تكوين لجنة متابعة ومراقبة و إشراف و تطبيق ، لتعمل كمراقب للسير الحسن للخدمات و العلاقات فى المكتبة ، كما يحتكم إليها فى حالات الخصومات ، ويشتكى إليها فى حالات التقصير ، وتتابع تطبيق مبادئ و مواد الدستور الأخلاقى لمهنة المكتبات والمعلومات.

محاور الدستور الأخلاقى المقترح لمهنة المكتبات و المعلومات :

إن هذا الدستور المقترح لأخلاقيات مهنة المكتبات و المعلومات يمثل رؤية جديدة للإرتقاء بمستوى الأداء المهنى و ترسيخ قيم و أخلاقيات مهنية ، ويمثل جانبا أخلاقيا ووظيفيا يهدف إلى تأسيس نواة صلبة للعمل المهنى فى جمهورية مصر العربية . و قد

حاولت الباحثة أن يكون واضح فى المعانى ، وصريح و لذلك جاءت نصوص بعض المواد طويلة إلى حد ما ، كما حاولت أن يكون شاملا و جامعا لجميع النشاطات التى يقوم بها العاملون فى مجال المكتبات ، فمن يعمل بقطاع تنمية المقتنيات يجد المواد و المبادئ السلوكية التى يمكن أن يسترشد بها فى تأدية عمله ، و كذلك من يعمل بإدارة المكتبات يجد من القواعد ما يجب أن يراعيه فى تنظيم العمل ، وكذلك خدمات المعلومات من إعارة و خدمة مرجعية و تصوير ...إلخ

و قد تم تحديد ٧ محاور رئيسية و يشتمل كل محور منها على عدد من المواد و التى تمثل مبادئ و سلوكيات يجب أن يلتزم بها العاملون بجميع أنواع المكتبات و مؤسسات المعلومات وهى كما يلى :

١- المحور الأول : الالتزام الأخلاقى تجاه النفس.

٢- المحور الثانى: الالتزام الأخلاقى تجاه المهنة.

٣- المحور الثالث: الالتزام الأخلاقى تجاه القوانين و القواعد الخاصة بالمهنة .

٤- المحور الرابع: الالتزام الأخلاقى تجاه مؤسسة المعلومات.

٥- المحور الخامس : الالتزام الأخلاقى تجاه المستفيدين .

٦- المحور السادس: الالتزام الأخلاقى تجاه الزملاء .

٧- المحور السابع : الالتزام الأخلاقى تجاه المجتمع.

أهداف الدستور الأخلاقى لمهنة المكتبات و المعلومات :

يهدف الدستور الأخلاقى لمهنة المكتبات و المعلومات تحقيق الأهداف التالية :

١- توفير الحماية اللازمة لأعضاء المهنة عند ممارسة عملهم بأن يكون مرجعية حاكمة للعاملين بمهنة المكتبات والمعلومات ، ولمن يتعامل معهم من التخصصات الأخرى.

٢- توفير خدمة أفضل للجمهور المستفيد من خدمات المعلومات .

٣- توفير قواعد و ضوابط و اجراءات أخلاقية ترشد أعضاء المهنة و توعيهم و تقدم لهم الحلول الملائمة خلقيا و عمليا للمشاكل التى قد تعترضهم أثناء تأدية العمل وتقديم الخدمات المتنوعة .

مواد الدستور الأخلاقى لمهنة المكتبات و المعلومات :

أولا: الالتزام الأخلاقى تجاه النفس:

مادة (١): يجب على إخصائى المكتبات والمعلومات مواكبة التطورات فى المجال ، وصقل مهاراته و كفاءاته و ذلك من خلال وسائل متعددة مثل: الاطلاع على كل ما هو جديد فى الإنتاج الفكرى للمجال و كذلك حضور المؤتمرات و اللقاءات المهنية .

مادة (٢): ضرورة أن يتحلى إخصائى المكتبات و المعلومات بعدد من الصفات الشخصية اللازمة لأداء عمله و منها الصبر والتعاون واللطف والبشاشة و السماحة و قوة التحمل و الصدق و اللباقة و الدبلوماسية و حسن المظهر.

ثانيا: الالتزام الأخلاقى تجاه المهنة :

مادة (٣) : يجب على إخصائى المكتبات والمعلومات المحافظة على الإنتماء و الولاء و الإخلاص لمهنة المكتبات و المعلومات بصفة عامة و لمؤسسة المعلومات التى يعمل بها بصفة خاصة .

مادة(٤) :يجب أن يكون مدافعا عن مهنة المكتبات و المعلومات ، و أن يعمل على تطويرها ، و الارتقاء بمستواها.

مادة (٥) :يجب آلا يستغل إخصائى المكتبات والمعلومات العلاقات الناتجة عن ممارساته المهنية و الفرص المتاحة له من هذه العلاقات لتحقيق مكاسب شخصية أو مالية .

ثالثا:الالتزام الأخلاقى تجاه القــوانين و القواعــد الخاصــة بالمهنة :

مادة (٦) :يجب على إخصائى المكتبات والمعلومات الالتزام بتطبيق قواعد مؤســسة المعلومات التى يعمل بها ولوائحها ، حتى يضمن سير العمل فى إطار أخلاقى متوازن لايخضع لأهواء شخصية و مجاملات .

مادة (٧) : على إخصائى المكتبات والمعلومات أن يحترم و يحمى حقوق المــؤلفين و حقوق الملكية الفكرية و الإرشادات الخاصــة بالإســتخدام العــادل ســواء لمــصادر المعلومات التقليدية أو لمصادر المعلومات الإلكترونية .(مثل عدم الــسماح بتــصوير أكثر من الحد المسموح به لمواد المعلومات المختلفة وعدم السماح بنسخ ملفات الحاسب الآلى و أقراص الليزر و المصغرات الفيلمية ....)

مادة (٨) : على إخصائى المكتبات و المعلومات أن يقترح على الجهــات الإداريــة الأعلى فى مؤسسة المعلومات ما يراه مناسبا لسد الثغرات فيما يطبق من قوانين .

رابعا :الالتزام الأخلاقى تجاه مؤسسة المعلومات :

مادة (٩) : ينبغى على إخصائى المكتبات والمعلومات احترام وقت العمــل و عــدم استخدامه فى تأدية أعمال خاصة ، و عدم استخدام مصادر المكتبة استخداماً شخصياً ، ويحرم جمهور المكتبة منها ، مما يؤثر بالسلب على خدمات المعلومــات التــى تقــدم للمستفيدين .

مادة (١٠) : على إخصائى المكتبات والمعلومات المشاركة الإيجابية و البعــد عــن السلبية ، وذلك من خلال المشاركة فى اتخاذ القررات المتعلقة بالعمل وإبداء الآراء و المقترحات التى تساهم فى تطوير العمل و تحسين الآداء.

خامسا: الالتزام الأخلاقى تجاه المستفيدين :

مادة (١١) : ينبغى على إخصائى المكتبات والمعلومات آلا يتسامح أو يسهل أو يتعاون فى ممارساته لأى نوع من التمييز ، و أن يمنح كل مستفيد أعلى مستوى من الخدمة فى الوقت ذاته و بطريقة متساوية ، و البعد عن المجاملات و التفرقة بين المستفيدين على أساس الإعتبارات الشخصية .

مادة (١٢) : يجب على إخصائى المكتبات والمعلومات الالتزام ببناء مجموعات قوية و متوازنة و كاملة سواء بالنسبة لأوعية المعلومات التقليدية و الأوعية غير التقليدية و المصادر الإلكترونية ، أى تمثل هذه المجموعات جميع الاهتمامات و الاحتياجات ووجهات النظر المتنوعة لجميع المستفيدين ، مع الحرص على مراعاة القيم الأخلاقية و الدينية فيما يتم اختياره .

مادة (١٣) : على إخصائى المكتبات والمعلومات أن يحترم و يحمى خصوصية و سرية المستفيدين و عدم انتهاكهما وذلك بافشاء معلومات شخصية عنهم أو عن مايقومون باستخدامه من مصادر المعلومات أو العناوين و الموضوعات التى يطلبونها من خلال خدمة الإعارة أو أسئلة الخدمة المرجعية أو البحث على الخط المباشر أو الانترنت ...إلخ ، إلا فى حالة طلب الجهات الأمنية لمثل هذه المعلومات فالمصلحة العامة هنا تعلو عن المصلحة الخاصة .

مادة (١٤) :يجب على إخصائى المكتبات والمعلومات الالتزام بالموضوعية و الحياد و عدم ربط السلوك المهنى بآرائه ووجهات نظره وأفكاره الشخصية التى يجب ان يتم تجنيبها عند تقديم المعلومات و الخدمات .

مادة (١٥): يجب على إخصائى المكتبات والمعلومات الالتزام بحماية المستفيدين و خاصة الأطفال و الشباب من المعلومات الضارة و غير اللائقة و المسيئة مثل: المواد الجنسية والإباحية المتاحة عبر شبكة الإنترنت وذلك عن طريق استخدام برامج الترشيح ،لأن هدف المكتبات و مؤسسات المعلومات هو تقديم المعلومات المفيدة الراقية

و الإيجابية مع الوضع فى الاعتبار أن هناك خط فاصل بين حرية المعلومات و حرية التفكير وبين حجب المعلومات لحماية المستفيدين من المعلومات غير اللائقة.

سادسا: الالتزام الأخلاقى تجاه الزملاء :

مادة (١٦) : ضرورة أن يسود الاحترام و الإخلاص و المودة والمنافسة الشريفة عند التعامل مع الزملاء ، و توجيه الزميل المقصر وتقديم النصح له بطريقة لائقة ، حرصاً على مصلحة العمل .

مادة (١٧) : يجب عند حدوث خلافات بين العاملين فى مؤسسات المعلومات محاولة فضها و حلها سريعاً بقدر الامكان وبطريقة ودية ، دون تصعيد حتى لا يؤثر ذلك و ينعكس على الخدمات و التعامل مع المستفيدين .

مادة (١٨): يجب على إخصائى المكتبات والمعلومات تقييم آداء موظفين المهنة بأسلوب عادل و منصف و على أساس معايير موضوعية و قانونية معلنة بوضوح (مثل اتباع سياسة الثواب و العقاب – الرقابة على آداء العاملين...)

سابعا: الالتزام الأخلاقى تجاه المجتمع :

مادة (١٩) : يجب على إخصائى المكتبات والمعلومات مراعاة قيم المجتمع و عاداته و تقاليده ، والعمل على ابراز دور المكتبة و أهميتها فى المجتمع ، و التعامل مع الأحداث العامة من خلال إقامة الندوات و المناقشات و معارض الكتب حول هذه الأحداث .

المصادر الأساسية التى تم الاعتماد عليها فى صياغة الدستور المقترح :

تم الاعتماد على المصادر التالية فى صياغة هذا النص المقترح لدستور أخلاقيات مهنة المكتبات و المعلومات:

١-محمد مجاهد الهلالى . " الأخلاقيات المهنية للعاملين فى مؤسسات المعلومات " مجلة المكتبات والمعلومات العربية . س ١٥ ، ع ٢ (إبريل ١٩٩٥) . ص ص ١٠١ – ١١٠ .

٢-نجاح قبلان القبلان . " أخلاقيات المكتبات والمعلومات ومكانتها من وجهة نظر العاملين فى مكتبة فهد الوطنية " . دراسات عربية فى المكتبات وعلم المعلومات . مج ٧ ، ع ١ (يناير ٢٠٠٢) . ص ص ٣٠-٣١.

3- Froechlich, Thomas J. survey and analysis of major ethical and legal issues facing library and information services. Muchen: Suar, 1997 (IFLA publication; 78). P.p.14-16.

4- American library association. “librarians code of ethics “ American libraries .(October , 1982) P.595

5- American library association “ ALA code of ethics “ American libraries (July /August , 1995) P.673

نتائج الدراسة الإستطلاعية و تحليلها :

لقد حازت مواد الدستور المقترح على قبول معظم العاملين فى الأنواع المختلفة للمكتبات التى تم توزيع الدستور المقترح عليهم لإبداء الرأى فيه ، و لكن هناك عدد من الملاحظات و النتائج التى كشفت عنها هذه الخطوة وأهمها:

١- كشفت الدراسة إجماع آراء معظم العاملين فى الأنواع المختلفة للمكتبات على رفض جزء من المادة رقم (٩) من الدستور المقترح و التى تنص على "عدم استخدام مصادر المكتبة استخداما شخصيا من جانب إخصائى المكتبات و المعلومات ، حتى لا يحرم جمهور المكتبة منها ، مما يؤثر بالسلب على خدمات المعلومات التى تقدم للمستفيدين " ، و كانت مبررات من رفضوا تلك الجزئية أنهم لديهم الحق فى استخدام مصادر المكتبة للثقافة و الاطلاع فى وقت الفراغ ، وعدم وجود ضغط عمل بالمكتبة ، و لكن تبرر الباحثة وضع تلك الجزئية ، لأن وقت المكتبة يجب آلا يستغل فى أى شئ سوى العمل ، حتى و إن كان ذلك للثقافة و

الاطلاع و التى سيكون لها اثر إيجابى على تقديم الخدمات الجيدة ، فهذه القراءة و الثقافة و الاطلاع تكون خارج المكتبة و ليس فى أوقات العمل الرسمية ، و هناك من المواقف التى تظهر فى هذا الجانب ، ورود المواد الحديثة و إضافتها إلى مجموعات المكتبة ، و التى طال انتظار المستفيدين لها ، قد نجد ان أول من يأخذها و يطلع عليها هو إخصائى المكتبات و المعلومات و بذلك يحرم المستفيدين من تداولها ، كما يمكن أن يستغل منصبه و عمله بالمكتبة و يستعير مواد المعلومات لمعارفه و أقاربه .

٢- اتفقت معظم الآراء على رفض المادة رقم (٧) التى تتعلق باحترام و حماية حقوق المؤلفين و حقوق الملكية الفكرية ، و كانت مبرراتهم أنه لايمكن التوفيق بين خدمة جيدة ، و الحفاظ على حقوق التأليف ، هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى يرى البعض أن الأوعية غير التقليدية ليس لها حقوق ملكية فكرية ، و يمكن إعادة نسخها و توزيعها .

و ترى الباحثة أن هذا يكشف عن عدم دراية الكثير من العاملين بقوانين حق المؤلف ، وعدم وعيهم بأهمية الحفاظ على حقوق التأليف والملكية الفكرية ، و أن انتهاك حقوق المؤلفين و حقوق النشر لا يعبر عن خدمة جيدة .

و هنا يظهر دور الجمعية المصرية للمكتبات و المعلومات و بقوة لأنها هى المسئولة عن التنمية المهنية للعاملين بمجال المكتبات و المعلومات ، وتعريفهم و توعيتهم بالقوانين و القواعد التى تنظم العمل بالمكتبات ، و بأهمية حقوق المؤلف و الملكية الفكرية سواء بالنسبة للمصادر التقليدية ، أو الالكترونية ، وذلك من خلال إقامة الندوات ، و اللقاءات العلمية ، وورش العمل و الدورات الدريبية .

و يمكننا القول بصفة عامة أن هناك عدم وعى من جانب العاملين بالمكتبات و المعلومات بأهمية الأخلاقيات المهنية ووجود دستور أخلاقى لمهنة للمهنة ، أو حتى قسم للمكتبيين ، فجميعها بالنسبة لهم أمور غير هامة و لا توضع فى الاعتبار ، و لكن

لا يتسع هنا المجال لوصف وضع إخصائى المكتبات و أحوالهم ، و لكن المناخ العام يظهر اللامبالاة و الإحباط الشديد للعاملين بمهنة المكتبات و المعلومات ، وقد يرجع ذلك لنقص اهتمام الادارات العليا بالمكتبات ، وكذلك ضعف الميزانيات و الموارد المالية المخصصة لتطوير و تحسين المكتبات و كذلك الأداء المهنى .

الإجراءات اللازمة لوضع الدستور(توصيات الدراسة) :

للخروج بالدستور المقترح من حيز التخطيط إلى حيز التنفيذ و الوصول إلى أفضل صياغة له يستلزم عدد من الاجراءات الضرورية نوجزها فيما يلى :

١- تشكيل لجنة لدراسة الدستور الأخلاقى حتى يكون أساساً للممارسة المهنية لمجال المكتبات و المعلومات ، بما يدعم المهنة و يحسن صورتها ، و يكون أساساً للإرتقاء بمكانتها بين المهن الأخرى فى المجتمع .

٢- النشر و الشرح و التفسير و المناقشة لما جاء فى الدستور الأخلاقى مع أعضاء المهنة و استشعارهم بأهمية تلك القيم الأخلاقية و أهمية التزامهم بها من خلال ضميرهم المهنى ، فإن إخصائى المكتبات المثالى من يضع هذه الالتزامات و الواجبات نصب عينيه و يلتزم بها و يحاول تطبيقها و التمسك بالسلوك الأخلاقى أثناء تأدية العمل و تقديم خدمات المعلومات .

٣- وضع قانون لنقابة العاملين بمهنة المكتبات و المعلومات حتى تتواجد الجهة ذات الصفة الاعتبارية الملزمة لتوقيع العقوبات و الجزاءات لمن يخرج عن الالتزامات و الواجبات التى يضمها الدستور الأخلاقى للمهنة . فالواقع المرير يقرر أنه فى ظل عدم وجود نقابة تستطيع تنظيم المهنة و فرض عقوبات على المخالفين ، بل وتحديد ما يعد خروج و اخلال بقواعد المهنة فلا مفر من ترك تحديد ما يعد إخلال بالمهام الوظيفية و العقوبات المقررة لها و تطبيقها لجهات العمل و وفقا لقوانين تنظيم العمل بهذه الجهات ، فمعنى تكوين نقابة أن يكون لها قانون منظم ، هذا القانون سيمثل مصدر الإلزام و عدم الخروج عن القواعد و المبادئ الأخلاقية المهنية ، و بدون ذلك

لا نملك إلا اعتماد هذا الدستور المهنى كدستور شرفى و أدبى للمهنة ولـــيس لـــه أى صفة إلزامية سوى الضمير المهنى لإخصائيى المكتبات و المعلومات .

٤- أن تساهم الجمعيات و التجمعات المهنية فى رفع مستوى التوعية المجتمعيـــة بأهمية مهنة المكتبات و المعلومات كمهنة أساسية بجانب المهن الأخرى .

٥- أن تقوم جمعية المكتبات و المعلومات المصرية بدور إرشادى و تثقيفى لتنمية الوعى بالقضايا التى يتضمنها الدستور المقترح.

٦- العمل على حسن اختيار المتقدمين للانتماء لمهنة المكتبـــات و المعلومـــات وفـــق معايير و قواعد علمية .

٧-تفعيل و تدريس منهج أخلاقيات مهنة المكتبات و المعلومات بالجامعات المـــصرية مما سيكون له عظيم الأثر فى تأهيل الطلاب خلقيا بجانب التأهيل المهنى.

ونختتم عملنا هذا بقسم مقترح للمكتبيين يعبـــر عـــن أهـــم واجبات والتزامات أعضاء المهنة :

أقسم بالله العظيم

أن أدعم و أدافع عن مهنتى .

أن أكون مخلصاً فى عملى و متعاونا و مقدرًا لزملائى و رؤسائى .

و أن أكون مُحترماً و حامياً لخصوصية و سرية المستفيدين من مؤسستى .

و أن أكون عادلاً و لا أفرق فى تقديم الخدمات بين المستفيدين .

و أن أكون مداوماً على طلب العلم لأحقق أعلى مستوى من الكفاءة فى تقديم خدماتى .

و أن أحترم و التزم بقيم المجتمع و أن أكون ايجابياً و مشاركاً فعالاً لإظهـــار دور المكتبـــة فيه.

ملتزما بما جاء فى الدستور الأخلاقى لمهنتى .

و الله على ما أقول شهيد ،،،،،

المصادر

[1]Http: //Faculty.Ksu.edu.aljarf/research%20library. %D9%86%AF%Dg.doc.
[2]Ibid.
* أ.د. محمد فتحى عبد الهادى ، أ.د سيدة ماجد ، أ.د حسناء محمود محجوب ، د. حسنى الشيمى ، أ.د السيد السيد النشار، أ.د محمود الجندى ، د. أمانى جمال مجاهد.
[3]http://hewar .kacnd.org/vb/showthread:php?t=3393
[4]http://www.nengos.net /articles/05/iraq/21/april.htm.[25/2/2009]
[5] http://hewar .kacnd.org/vb/showthread:php?t=3393
[6] كمال بطوش ، محمد طاشور . "أخلاقيات المهنة المكتبية و إعداد الخريجى المكتبات و المعلومات لسوق العمل قراءة فى الخطط ,المواثيق و الدساتير " . ملخص ورقة بحث مقدمة إلى الندوة العلمية أخصائيو المكتبات و المعلومات : التأهيل و احتياجات سوق العمل بمجلس التعاون . السعودية فى الفترة من ٢٧-٢٨ فبراير ٢٠٠٧. ص٣.
[7] http://www.nengos.net /articles/05/iraq/21/april.htm.[25/2/2009]
[8] كمال بطوش ، محمد طاشور. مرجع سابق .ص ٣.
[9] Froechlich, Thomas J. survey and analysis of major ethical and legal issues facing library and information services. Muchen: Suar, 1997 (IFLA publication; 78). P.p.٧٩.
[10] مشروع بلورة سياسات وقوانين و أخلاقيات مزاولة المهنة :ورشة عمل مركزية للوزارات الفلسطينية . متاح على الخط المباشر فى: <http://www.puswp.beth.org/misoadak.htm>

[11] كمال بطوش ، محمد طاشور. مرجع سابق .ص ٥-٦

[12] النقابات المهنية و ضروریاتها . متاح على الخط المباشرفى :
<http://pr-galab.com/index.php?news=55>

[13] نفس المصدر السابق.

[14] البيان التأسيسى الأول لنقابة المكتبيين المصريين على الانترنت.متاح على الخط المباشر فى
<
http://www.facebook.com/topic.php?uid=77282431044&topic=11015#topic_top>

[15] http://www.ethicsweb.ca/codes/writing-a-code-of- ethics.htm

[16] أبو بكر محمود الهوش . التقنية الحديثة فى المكتبات و المعلومات : نحو استيراتيجية عربية لمجتمع المعلومات . القاهرة : دار الفجر ، ٢٠٠٢. ص ٢٥٩.

[17] http://www.ethicsweb.ca/codes/writing-a-code-of- ethics.htm